



بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



التقرير السنوي التاسع والثلاثون

عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يُسعدني أن أقدم التقرير السنوي التاسع والثلاثين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١١/١٠) الذي يتضمن تقرير مراقبي الحسابات بشأن البيانات المالية للبنك كما يعكسها بيان الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١١، وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المذكورة. وكما هو عليه الحال في السنوات السابقة، يستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠. بعد ذلك، يستعرض هذا التقرير أهم القرارات والإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة من خلال إدارته ومكاتبه في مختلف المجالات المتعلقة بالشؤون النقدية والمصرفية بما في ذلك أبرز التعليمات والتعاميم والنظم واللوائح الرقابية التي وجهها البنك المركزي إلى وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته.

وضمن هذا الإطار، فقد تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ في مواصلة العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، لتعزيز دعائم النمو الاقتصادي في البلاد وترسيخ الأجواء الداعمة لكفاءة عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، شهدت السنة المالية ٢٠١١/١٠ العديد من التطورات الهامة، حيث ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بما قيمته نحو ١٣٧١,٥ مليون دينار ونسبته ٥,٣%، ليصل إلى نحو ٢٧٠٠٩,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقابل نحو ٢٥٦٣٧,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك النمو في عرض النقد ليعكس الجهود الحثيثة للبنك المركزي لتوفير الأجواء الملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. وضمن هذا الإطار شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية

ارتفاعاً بلغت قيمته نحو ١٣٢,٦ مليون دينار ونسبته ٠,٥% لتصل إلى نحو ٢٥٢٥٣,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل نحو ٢٥١٢٠,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩. إلى جانب ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ لتصل إلى نحو ٢٦٠٣٥,٢ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٨٣٥,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، مسجلةً بذلك زيادة قيمتها نحو ١١٩٩,٨ مليوناً ونسبتها ٤,٨%. وترتيباً على ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ليصل إلى نحو ٤٢٥٩٨,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل نحو ٤٠٥٧٦,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، محققاً بذلك نمواً بلغت قيمته نحو ٢٠٢١,٩ مليون دينار ونسبته ٥%. من جهةٍ أخرى، تراجع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (عدد ٩٧ شركة) في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ بما قيمته ١١٢٧,٣ مليون دينار ونسبته ٧,٧% ليصل إلى ١٣٤٥١,١ مليون دينار مقابل نحو ١٤٥٧٨,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع لوحدة ذلك القطاع. وبصفةٍ خاصة، استمر البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ في وضع الإجراءات الوقائية والاستباقية التي تستهدف زيادة تحصيل القطاع المصرفي المحلي وتعزيز قدرات وحدته لمواجهة المستجدات وذلك من خلال الاستمرار في تدعيم المخصصات الاحترازية وقاعدة رأس المال، وتطوير القدرات على إدارة المخاطر بمختلف أنواعها.

من جهةٍ أخرى، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ مساعيه الرامية لتطوير وتحديث البنية التحتية وتقنية المعلومات المستخدمة لديه وبما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، حيث واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده لتحديث وتطوير الأنظمة التقنية في إدارته ومكاتبه المختلفة، والعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التقنية التي من شأنها ضمان استمرارية الأعمال في البنك المركزي في مختلف الظروف ووفقاً لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١١/١٠، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني من خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي والعالمي، مما يساهم برفع أداء وكفاءة العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على الكفاءات المتميزة من العمالة الوطنية، واستقطاب المزيد منها للعمل في البنك بما يعزز قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه.

وقبل الختام، لا يفوتني أن أشير في هذا التقديم إلى أن صدور هذا التقرير السنوي التاسع والثلاثون يتزامن مع احتفالات دولتنا الحبيبة بمجموعة من المناسبات العريضة على قلوبنا جميعاً، وهي الذكرى الخمسون للعيد الوطني، والذكرى العشرون للتحريير، والذكرى الخامسة لتولي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله مقاليد الحكم في دولة الكويت، والذكرى الخمسون لطرح وحدة النقد الوطنية "الدينار الكويتي" للتداول. وقد حرص بنك الكويت المركزي على المشاركة في الاحتفالات الوطنية بتلك المناسبات بإصدار مسكوكتين تذكارييتين (فضية ومُذهبة) لكل مناسبة منها.

وأخيراً، أسأل الله العليّ القدير أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، وذلك في ظل رعاية صاحب السمو أمير البلاد المفدىّ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق ،،،،

سالم عبدالعزيز الصباح
محافظ بنك الكويت المركزي

مقدمة:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ جهوده لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية. وتشمل تلك الأغراض ممارسة امتياز إصدار العملة نيابةً عن الدولة، والعمل على المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتأمين حرية تحويلها ورسم وتنفيذ السياسة النقدية وترشيد السياسات الائتمانية لوحدة القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات ذلك القطاع بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني على أسس راسخة، ويساهم في تكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

وضمن هذا الإطار، جاءت مشاريع بنك الكويت المركزي في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لتجسد دور البنك المركزي وسياساته التي تضمنتها برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث عشر. وخلال السنة المالية (٢٠١١/١٠)، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتنفيذ ومتابعة مشاريعه المُدرّجة ضمن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤)، وهي مشروعات تطويرية ذات طبيعة مستمرة ترتبط بالأهداف التي يسعى بنك الكويت المركزي لتحقيقها. ويتناول هذا التقرير جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ في إطار مشاريعه ضمن الخطة السنوية الأولى للدولة للسنة المالية المشار إليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً - أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية:

- تعزيز جهود البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي.

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكل من

عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام، والميزانية المجمعّة لكلٍّ من البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ مهمٍ منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وتشير البيانات المتعلقة بالمجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ إلى تطورات إيجابية في تلك المجاميع والمؤشرات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

١ - التطورات النقدية:

أ - عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ إلى نحو ٢٧٠٠٩,٤ مليون دينار مقابل مستواه البالغ نحو ٢٥٦٣٧,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ١٣٧١,٤ مليوناً ونسبته ٥,٣%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ٧٧٥,٩ مليوناً ونسبته ٣,١% خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع ليعكس الجهود المتواصلة للبنك المركزي في تنظيم مستويات السيولة المحلية وبما يساهم في توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

وجاءت الزيادة المذكورة في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) كنتيجةً للارتفاع في كلٍّ من الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ١١٩٤ مليون دينار ونسبة ٢٢,٨% (من نحو ٥٢٤٨,٣ مليون دينار إلى نحو ٦٤٤٢,٣ مليون دينار)، وشبه النقد بنحو ١٧٧,٤ مليون دينار ونسبة ٠,٨٧% (من نحو ٢٠٣٨٩,٦ مليون دينار إلى نحو ٢٠٥٦٧ مليوناً).

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

تغير ٢٠١١/١٠ عن ٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	نهاية الفترة	
قيمة %					
٥,٣	١٣٧١,٤	٢٧٠٠٩,٤	٢٥٦٣٧,٩	٢٤٨٦٢,١	عرض النقد (ن٢)
٢٢,٨	١١٩٤	٦٤٤٢,٣	٥٢٤٨,٣	٤٦٩٥,١	الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:
٢٣	١٠٢٢,٤	٥٤٦٨,١	٤٤٤٥,٧	٣٩٥٢,٦	الودائع تحت الطلب
٠,٨٧	١٧٧,٤	٢٠٥٦٧	٢٠٣٨٩,٦	٢٠١٦٦,٩	شبه النقد
٢,٦٧	٤٧٥,٧	١٨٣٠٨,١	١٧٨٣٢,٤	١٧٠٨٥,٣	الودائع بالدينار
١١,٧-	٢٩٨,٣-	٢٢٥٨,٩	٢٥٥٧,٢	٣٠٨١,٧	الودائع بالعملة الأجنبية

المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمع لكل من البنك المركزي والبنوك المحلية^(١) خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠، فإن الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغ قيمته نحو ١٣٧١,٤ مليون دينار ونسبته ٥,٣% قد جاء نتيجة للزيادة في كل من صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٩٩,٣ مليون دينار، وصافي موجوداتها الأجنبية بنحو ١٢٧٢,١ مليون دينار. وضمن الزيادة المذكورة في صافي الموجودات المحلية، بلغت الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو ٥٩٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٢,٢% ضمن تطور إيجابي يعكس مواصلة البنوك المحلية توفير الائتمان المصرفي لقطاعات الاقتصاد المحلي.

أما الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ والبالغة قيمته نحو ١٢٧٢,١ مليون دينار، فقد جاء أساساً نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما قيمته ١٥٨١,٣ مليون دينار ونسبته ٣٢%.

(١) تشمل كما في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ البنوك التجارية الكويتية (التقليدية وتلك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، وبنك متخصص واحد وفروع البنوك الأجنبية (منها فرع يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).

ب- أسعار الفائدة المحلية:

يُعتبر سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي سعراً محورياً ترتبط به، ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة المحلية على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض (أو رفع) سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي إلى تخفيض (أو زيادة) الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار التغيير.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعائم النمو الاقتصادي المحلي والحد من الضغوط التضخمية مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، أبقى البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ على سعر الخصم لديه عند مستواه المتدني تاريخياً البالغ ٢,٥% منذ ٨ فبراير ٢٠١٠.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ تراجعاً مقارنةً مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ إلى نحو ١,٠٢٣% و١,٢٠٦% على الترتيب، مقابل نحو ١,٣٤٥% و١,٥٠١% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

من جانبٍ آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ لتصل إلى نحو ٠,٢٥٧% ونحو

٣٨٤,٠% على التوالي وذلك مقابل نحو ٣٠٤,٠% ونحو ٤٢٣,٠% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة. وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ٧٦٥,٠ نقطة مئوية ونحو ٨٢١,٠ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي.

وفي الاتجاه ذاته، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر وأجل ٣ أشهر تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ لتصل إلى نحو ٧٣٦,٠% ونحو ٩٨٠,٠% على الترتيب، وذلك مقابل نحو ١,٠٢٢٢% ونحو ١,٢٣٤٣% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩. كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠، حيث انخفض متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنة من نحو ١,٦٦٢% خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إلى نحو ١,٢٥% خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧ والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

وفي هذا المجال بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ٢٧٨,٩٤ فلساً لكل دولار أمريكي مقابل نحو ٢٨٧,٦٢ فلساً لكل دولار أمريكي خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٨,٦٨ فلساً ونسبته ٣%، وبلغ الفرق بين أعلى سعر (٢٩٣,٢ فلساً) وأدنى سعر (٢٧٦,٥ فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ ما نسبته ٦%، وفي المقابل شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ تقلبات

ملموسة، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ١٤,٦% مقابل الجنيه الاسترليني، و ٢٩,٦% مقابل الفرنك السويسري، و ١٩,٥% مقابل اليورو، و ٢٠,١% مقابل الين الياباني.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	أبريل ٢٠٠٩ - مارس ٢٠١٠					أبريل ٢٠١٠ - مارس ٢٠١١				
	أعلى	أدنى	الفرق	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	الفرق	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٩٢,٥٠	٢٨٤,٤٠	٨,١٠	٢٨٨,٧٥	٢٨٧,٦٢	٢٩٣,٢٠	٢٧٦,٥٠	١٦,٧٠	٢٧٧,٢٥	٢٧٨,٩٤
جنيه إسترليني	٠,٧٠٣٤	٠,٥٨٩٠	٠,١١٤٤	٠,٦٧٠٩	٠,٦٣٨٧	٠,٦٩٩٦	٠,٦١٠٦	٠,٠٨٩٠	٠,٦٢٤٥	٠,٦٢٤٨
اليورو	٠,٧٧٣٥	٠,٦٦٢٦	٠,١١٠٩	٠,٧٤٤١	٠,٧٢٠٠	٠,٨٤٠٥	٠,٧٠٣٢	٠,١٣٧٣	٠,٧٠٩٦	٠,٧٣٢٩
فرنك سويسري	١,١٦٨٨	٠,٩٩٨٨	٠,١٧٠٠	١,٠٦٧٩	١,٠٥٥٣	١,١٦٦٧	٠,٩٠٠٢	٠,٢٦٦٥	٠,٩١٥٦	٠,٩٤٣٠
ين ياباني	١٠٠,٨١٥	٨٦,٩٩٥	١٣,٨٢٠	٩٢,٧٧٥	٩٠,٦٩١	٩٤,٨٩٥	٧٩,٠٢٥	١٥,٨٧٠	٨١,٧١٠	٨٢,٢٣٦

د - الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً محدوداً خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ قيمته ١٣٢,٦ مليون دينار ونسبته ٠,٥% لتصل إلى نحو ٢٥٢٥٣,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٢٥١٢٠,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩، وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساساً نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع الصناعة (بنحو ١٧٨,١ مليون دينار أو بنسبة ١٢%)، وقطاع العقار (بنحو ٨١,٤ مليوناً أو بنسبة ١,٢%)، وقطاع التجارة (بنحو ١٨,٥ مليوناً أو بنسبة ٠,٨%). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى كل من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو ١٥٠,٢ مليون دينار أو بنسبة ٥,٢%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٢٧,١ مليون دينار أو بنسبة ١,٥%) وقطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ١,٥ مليوناً أو بنسبة ٠,٢%).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية (للمقيمين)
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	تغير (٢) عن (١)	
	(١)	(٢)	قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	٢٥١٢٠,٧	٢٥٢٥٣,٣	١٣٢,٦	٠,٥
• التجارة	٢٢٤٩,٨	٢٢٦٨,٢	١٨,٥	٠,٨
• الصناعة	١٤٩٠,٣	١٦٦٨,٤	١٧٨,١	١٢
• الإنشاء	١٧٨٩,٧	١٧٦٢,٦	٢٧,١-	١,٥-
• المؤسسات المالية غير البنوك	٢٨٨١,٢	٢٧٣١,١	١٥٠,١٠-	٥,٢-
• التسهيلات الشخصية	٨٤١٤,٦	٨٤١٣,١	١,٥-	٠,٠٢-
• العقار	٦٥٦٠,١	٦٦٤١,٥	٨١,٤	١,٢

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـ - السيولة المحلية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات ومن أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى الضخ المباشر للسيولة.

وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك ارتفاعاً ملموساً خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ قيمته نحو ٩٣١,٧ ملايين دينار ونسبته ٧٥,٥% لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢١٦٥,٦ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٢٣٣,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩. إلى جانب ذلك، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ بطرح ٣٥ إصداراً من سندات (سندات البنك المركزي) بقيمة اسمية بلغت نحو ٤٣٦٩ مليون دينار، واستحق خلال تلك السنة المالية ٣٣ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو ٤٠٣٧,٥ مليون دينار، وترتيباً على ذلك ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي ليصل إلى

نحو ١٥٧٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل مستوى نهاية السنة المالية السابقة البالغ نحو ١٢٤٣,٥ مليوناً، وبما يمثل زيادة قيمتها ٣٣١,٥ مليوناً ونسبتها ٢٦,٧%.

و - إصدارات أدوات الدين العام:

تعتبر أدوات الدين العام من سندات وأذونات الخزانة الكويتية التي يديرها بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في مجال تنظيم السيولة المحلية، وفي هذا الصدد، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بطرح ٨ إصدارات من أذونات الخزانة بقيمة اسمية بلغت نحو ٦٠٠ مليون دينار، واستحق منها خلال تلك الفترة ٨ إصدارات بقيمة اسمية بلغت نحو ٦٠٠ مليون دينار، إلى جانب ذلك، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ بطرح ٢٠ إصداراً من سندات الخزانة (استحقاق سنة) بقيمة اسمية بلغت نحو ١٦٥٣ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ١٩ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة اسمية بلغت نحو ١٦٤٨ مليون دينار. وترتيباً على ذلك، ارتفع إجمالي رصيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) بما قيمته ٥ مليون دينار وبنسبة ٠,٢% ليصل إلى نحو ٢٠٣٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل نحو ٢٠٣٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ بين ما قيمته نحو ١٨١٥ مليون دينار (٨٩,١%) للبنوك المحلية، ونحو ٢٢٣ مليون دينار (١٠,٩%) لجهات أخرى.

٢- التطورات المصرفية:

أ- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ ليصل إلى نحو ٤٢٥٩٨,٧ مليون دينار مقابل نحو ٤٠٥٧٦,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، بما يمثل ارتفاعاً بنحو ٢٠٢١,٩ مليوناً وبنسبة ٥%، وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

على جانب الموجودات:

- زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ٥٧٧,٩ مليون دينار وبنسبة ٢,١% ليصل إلى نحو ٢٧٦٧٠,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٧٠٩٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩، وقد جاءت تلك الزيادة كنتيجة لارتفاع كلٍّ من أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية بنحو ١٣٢,٦ مليون دينار وبنسبة ٠,٥%، كما تمت الإشارة لذلك آنفاً، لتصل إلى نحو ٢٥٢٥٣,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٥١٢٠,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وأرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٤٤٥,٣ مليون دينار وبنسبة ٢٢,٦%، لتصل إلى نحو ٢٤١٧,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ١٩٧٢,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهةٍ أخرى.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ١٢٤٦,٥ مليون دينار وبنسبته ٤٥,٢% ليصل إلى نحو ٤٠٠٦,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٧٥٩,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، ويرجع ذلك الارتفاع أساساً نتيجة لزيادة أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي بنحو ٩٣١,٧ مليون دينار وبنسبة ٧٥,٥% (من نحو ١٢٣٣,٩ مليوناً إلى نحو ٢١٦٥,٦ مليوناً)، ومقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بنحو ٣٣١,٥ ملايين دينار وبنسبة ٢٦,٧% (من نحو ١٢٤٣,٥ مليوناً إلى نحو ١٥٧٥ مليوناً) من جهة، والانخفاض من جهةٍ أخرى في أرصدة ودائعها تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ١٦,٧ مليوناً (من نحو ٢٨٢,٤ مليوناً إلى نحو ٢٦٥,٨ مليوناً) فيما بين نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ ونهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ على الترتيب.

- ارتفاع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٣,١ مليون دينار وبنسبة ٠,٢%، ليصل إلى نحو ٧٢٧٢,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٧٢٥٨,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الارتفاع كمحصلة للزيادة في أرصدة كلٍّ من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية

بنحو ٢٥٣,٢ مليون دينار وبنسبة ٧,٤% من جهة، والارتفاع في الاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٢٣٢,٨ مليون دينار وبنسبة ١٠,٥%، والانخفاض في كل من التسهيلات الإئتمانية المقدمة لغير المقيمين بنحو ٤٥٦,٦ مليون دينار وبنسبة ٣٧,٣%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٦,٥ مليون دينار وبنسبة ٤,١%.

- تراجع رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٤٨,٩ مليون دينار وبنسبة ٢,٦% ليصل إلى نحو ١٨١٥,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ١٨٦٣,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، ويعزى التراجع المذكور بالكامل إلى انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام بنحو ٤٨,٩ مليون دينار وبنسبة ٢,٩%، (ليصل إلى نحو ١٦٦٥,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ١٧١٣,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة).

على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ١١٩٩,٨ مليون دينار وبنسبة ٤,٨% لتصل إلى نحو ٢٦٠٣٥,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٤٨٣٥,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، وقد جاءت الزيادة المذكورة أساساً نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ١٤٩٨,١ مليون دينار وبنسبة ٦,٧%، لتصل إلى نحو ٢٣٧٧٦,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٢٢٧٨,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، أما أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية، فقد سجلت انخفاضاً بنحو ٢٩٨,٣ مليون دينار وبنسبة ١١,٧%، لتصل إلى نحو ٢٢٥٨,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٥٥٧,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ١١٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٣,٢% لتصل إلى نحو ٣٨٢٦,٨ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٣٧٠٩,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩.

الميزانية المجمعّة للبنوك المحليّة
(مليون دينار)

الأرصدة في نهاية السنة			البنــــــــــــــــود
٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	
			الموجودات
١٦٠,١	١٤٠,٤	١١٩,٢	نقد
<u>٤٠٠٦,٣</u>	<u>٢٧٥٩,٩</u>	<u>١٤٨١,٦</u>	المطالب على البنك المركزي
٢٦٥,٨	٢٨٢,٤	٦٠١,٥	أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي
١٥٧٥,٠	١٢٤٣,٥	٣٥٢,٨	سندات البنك المركزي
<u>٢١٦٥,٦</u>	<u>١٢٣٣,٩</u>	<u>٥٢٧,٤</u>	ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي
٨٥١,١	٥٩٨,٧	٦٥١,٢	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحليّة
<u>١٨١٥,٠</u>	<u>١٨٦٣,٩</u>	<u>٢٠٠٧,٥</u>	المطالب على الحكومة
١٦٦٥,٠	١٧١٣,٩	٢٠٠٧,٥	سندات الخزائنة
١٥٠,٠	١٥٠,٠	-	أذونات الخزائنة
<u>٢٧٦٧٠,٩</u>	<u>٢٧٠٩٣,٠</u>	<u>٢٥٨٦٥,١</u>	المطالب على القطاع الخاص
٢٥٢٥٣,٣	٢٥١٢٠,٧	٢٤١٨٦,٣	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
٢٤١٧,٦	١٩٧٢,٣	١٦٧٨,٨	استثمارات محلية أخرى
<u>٧٢٧٢,٠</u>	<u>٧٢٥٨,٩</u>	<u>٨٤١٧,٩</u>	الموجودات الأجنبيّة
٣٦٦٧,٧	٣٤١٤,٥	٤٩٦٧,١	ودائع لدى بنوك أجنبيّة
٧٦٧,٦	١٢٢٤,١	١٠٦٨,٨	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين
٢٤٤٨,١	٢٢١٥,٣	٢٠٠٠,١	استثمارات بالخارج
٣٨٨,٤	٤٠٤,٩	٣٨٢,٠	موجودات أجنبيّة أخرى
<u>٨٢٣,٣</u>	<u>٨٦٢,١</u>	<u>٩٧٤,٧</u>	موجودات أخرى
<u>٤٢٥٩٨,٧</u>	<u>٤٠٥٧٦,٨</u>	<u>٣٩٥١٧,٣</u>	إجمالي الموجودات = المطلوبات
			المطلوبات
<u>٢٦٠٣٥,٢</u>	<u>٢٤٨٣٥,٣</u>	<u>٢٤١١٩,٥</u>	ودائع القطاع الخاص المقيم
٢٣٧٧٦,٢	٢٢٢٧٨,١	٢١٠٣٧,٩	بالدينار
٢٢٥٨,٩	٢٥٥٧,٢	٣٠٨١,٧	بالعملة الأجنبيّة
<u>٣٨٢٦,٨</u>	<u>٣٧٠٩,٤</u>	<u>٣١٧١,١</u>	ودائع الحكومة
٧٦٥,٥	٦٩٩,٨	٥٩٣,٢	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحليّة
٥٩٨٦,٤	٥١٩١,٤	٤٧٩١,١	حقوق المساهمين
<u>٣١٤٦,٩</u>	<u>٢٧٩٠,٦</u>	<u>٤٠٦٣,٢</u>	المطلوبات الأجنبيّة
١٨٧٨,٣	١٩٢١,٣	٢٢٥٩,٦	ودائع من البنوك الغير مقيمة
١١٢٥,٤	٨٤٤,٠	١٧٢٠,٤	ودائع أخرى من غير المقيمين
١٤٣,٣	٢٥,٣	٨٣,٢	مطلوبات أجنبيّة أخرى
<u>٢٨٣٧,٩</u>	<u>٣٣٥٠,٢</u>	<u>٢٧٧٩,٢</u>	مطلوبات أخرى
<u>٧٤٦٨,٣</u>	<u>٧١٢١,٥</u>	<u>٨٩٠٣,٣</u>	حسابات نظامية
٥٧٢٦,٨	٥١٣٢,٤	٥٥٩٦,٢	خطابات ضمان
٣٨٩,٥	٧٠٩,٣	٦٣٧,٨	التزامات ضمن بيانات صادرة
٩٨٨,٣	٩٤٤,٠	١٦٤٣,٢	إعتمادات مستندية
<u>٣٦٣,٦</u>	<u>٣٣٥,٨</u>	<u>١٠٢٦,١</u>	قبولات مصرفية

- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٧٩٥ مليون دينار وبنسبة ١٥,٣%، ليصل إلى نحو ٥٩٨٦,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٥١٩١,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩.

- ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ٣٥٦,٣ مليون دينار وبنسبة ١٢,٨%، لتصل إلى نحو ٣١٤٦,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ وذلك مقابل نحو ٢٧٩٠,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩، وشمل ذلك الارتفاع الارتفاع في أرصدة وودائع لجهات أجنبية غير مصرفية بنحو ٢٨١,٣ مليون دينار وبنسبة ٣٣,٣%، والمطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو ١١٨,٠ مليون دينار وبنسبة ٤٦٦,٠%.

ب- الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ١٣٤٥١,١ مليون دينار (لعدد ٩٧ شركة) مقابل نحو ١٤٥٧٨,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ (لعدد ١٠٠ شركة)، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ١١٢٧,٣ مليوناً وبنسبة ٧,٧%. وجاء ذلك التراجع كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

على جانب الموجودات:

- انخفضت أرصدة الاستثمارات المحلية بما قيمته ٤١٦,٩ مليون دينار ونسبته ١٠,٢% لتصل إلى نحو ٣٦٧٣,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقارنة بنحو ٤٠٩٠,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الانخفاض نتيجة للانخفاض في كل من أرصدة الاستثمارات المحلية بنحو ٣٢٩,٥ مليون دينار وبنسبة ٩,١%، وأرصدة الاستثمارات المحلية غير المالية بنحو ٨٧,٤ مليون دينار وبنسبة ١٨,٧%.

- انخفضت أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته ٧,٦ مليون دينار ونسبته ١,٢% لتصل إلى نحو ٦٤٦,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠، وذلك مقابل نحو ٦٥٤,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية
(مليون دينار)

الأرصدة في نهاية السنة		البيــــــــان
٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩	
الموجودات:		
٦٤٦,٩	٦٥٤,٦	النقد وأرصدة لدى البنوك
١٠٦٥,٣	١٣٥٠,٥	تمويل العملاء
٣,٦٧٣,٢	٤٠٩٠,١	الاستثمارات المحلية
٣,٢٩٢,٥	٣٦٢٢,٠	الاستثمارات المالية
٣٨٠,٧	٤٦٨,١	الاستثمارات غير المالية
٦٢٥٣,٠	٦٥٥٥,٢	الموجودات الأجنبية
١٨١٢,٧	١٩٢٨,٠	الموجودات الأخرى
١٣٤٥١,١	١٤٥٧٨,٤	الموجودات = المطلوبات
المطلوبات:		
٤٩٦٥,٨	٥٤٥٦,٣	حقوق المساهمين
٣٤٧١,٦	٣٧١٩,١	التمويل من المقيمين
٢٣٩,٠	٦٦٩,٢	السندات وصكوك التمويل
٣٣٠,٥,٣	٣٣٩٨,٩	المطلوبات الأجنبية
١٤٦٩,٥	١٣٣٤,٨	المطلوبات الأخرى
٩٧	١٠٠	عدد الشركات

- تراجمت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ٢٨٥,٢ مليون دينار ونسبته ٢١,١% لتصل إلى نحو ١٠٦٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل نحو ١٣٥٠,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ٣٠٢,٢ مليون دينار ونسبته ٤,٦% ليصل إلى ما يعادل نحو ٦٢٥٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقارنة بما يعادل نحو ٦٥٥٥,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وقد جاء ذلك الانخفاض كمحصلة للانخفاض من جهة في كل من أرصدة الاستثمارات الأجنبية (الاستثمارات المالية والاستثمارات غير المالية) بما يعادل نحو ٤٠٥,٧ مليون دينار ونسبة ٧,٦%، وأرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بما يعادل نحو ١٢,١ مليون دينار ونسبة ١١,٥% من جهة، والنقد والأرصدة لدى بنوك أجنبية بما قيمته ٦٤,١ مليوناً ونسبته ١٢,٩%، والارتفاع من جهة أخرى في أرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٧٩,٨ ملايين دينار ونسبة ٢٨,٢%.

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأخرى بما قيمته ١١٥,٣ مليون دينار ونسبته ٦% ليصل إلى نحو ١٨١٢,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل نحو ١٩٢٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

على جانب المطلوبات:

- انخفضت أرصدة التمويل من المقيمين بما قيمته ٢٤٧,٦ مليون دينار ونسبته ٦,٧% لتصل إلى نحو ٣٤٧١,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقارنة بنحو ٣٧١٩,١ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، ويعزى ذلك الانخفاض إلى محصلة الانخفاض في كل من رصيد التمويل المقدم من شركات الاستثمار بما قيمته ٨٧,١ مليون دينار ونسبته ٢٢,٢%، ورصيد التمويل المقدم من جهات أخرى (غير المصرفية والمالية) بنحو ٥٧,٤ مليوناً ونسبة ١٢% من جهة، ورصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بنحو ١٠١,٥ مليوناً ونسبة ٣,٧% من جهة أخرى.

- انخفض رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية بما يعادل نحو ٩٣,٦ مليون دينار ونسبته ٢,٨% ليصل إلى ما يعادل نحو ٣٣٠٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقارنةً بما يعادل نحو ٣٣٩٨,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجع رصيد إجمالي حقوق المساهمين بما قيمته ٤٩٠,٥ مليون دينار ونسبته ٩% ليصل إلى نحو ٤٩٦٥,٨ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقارنةً بنحو ٥٤٥٦,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفع رصيد إجمالي المطلوبات الأخرى بما قيمته ١٣٤,٧ مليون دينار (١٠,١%) ليصل إلى نحو ١٤٦٩,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ مقابل نحو ١٣٣٤,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

ثانياً- الإشراف والرقابة:

تناولت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ في مجالات الإشراف والرقابة مشاريعه التالية ضمن الخطة السنوية الأولى للدولة للسنة المالية ٢٠١١/١٠:

- تكثيف جهود البنك المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعائم الاستقرار المالي.
- تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.
- تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة.
- تطوير الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الشركات.
- تنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.

وفي هذا الصدد، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ تكثيف جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المسجلة لديه من خلال الرقابة المكتتبية والميدانية على تلك الوحدات وذلك ضمن مساعيه المتواصلة للمحافظة على سلامة ومتانة أوضاع ذلك القطاع وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يساهم كذلك في زيادة قدرة وحدات ذلك القطاع على مواجهة تداعيات انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعزيز دوره المحوري في دعم عجلة النشاط الإقتصادي المحلي، بالإضافة إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني.

وضمن هذا الإطار، واصل بنك الكويت المركزي إجراءاته الرامية إلى تعزيز ضوابط العمل المصرفي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر بما في ذلك إجراء اختبارات الضغط المالي والتأكيد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICCAP). وقد قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ بتطوير هذه الأدوات والنماذج المستخدمة وتزويد البنوك بتوجيهات شاملة حول اختبارات الضغط المالي وتطبيقها بشكل نصف سنوي، مع البدء بتركيز الرقابة على أساس المخاطر (Risk Based Supervision).

كذلك قام بنك الكويت المركزي بتوجيه البنوك نحو تعزيز قواعدها الرأسمالية، حيث قام العديد من البنوك بزيادة رؤوس أموالها، مع توجيه البنوك نحو بناء المخصصات الاحترازية إلى جانب المخصصات المحددة والعامّة، وهي السياسة التي ما زالت مستمرة حتى الآن والتي تستهدف المزيد من الدعم لأوضاعها المالية في مواجهة أي انعكاسات سلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية .

ولمزيد من الاطمئنان حول قدرة القطاع المصرفي على مواجهة أي صدمات، فقد قام بنك الكويت المركزي بتكليف جهة استشارية عالمية مستقلة من أجل تشخيص وتقييم المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي، وإجراء اختبارات الضغط المالي للبنوك الكويتية لقياس قدرتها على مقاومة الصدمات والعمل في أوضاع صعبة وضاغطة . وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات، والتي تمت بناءً على ثلاث سيناريوهات وبدرجات حدة متصاعدة، أن البنوك الكويتية على مستوى كل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل، لديها مرونة وقدرات عالية على مقاومة أشد الصدمات.

وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق معايير الرقابة الدولية، وتحسين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، فقد باشر البنك المركزي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة بازل (٣). وتشمل هذه المعايير حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز وتحسين جودة رأس المال، بالإضافة إلى ضوابط تتعلق بالرفع المالي، وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة، وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدامات هذه البنوك، بالإضافة إلى المعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية.

هذا، وبناءً على طلب من بنك الكويت المركزي، قام فريق مشترك من صندوق النقد والبنك الدوليين خلال الفترة من ١٥-٢٧ مارس ٢٠١٠ بإجراء زيارة إلى دولة الكويت لتحديث تقييم القطاع المالي (FSAP) الذي تم إجراؤه في عام ٢٠٠٤. وقد تضمن تقرير الفريق المشترك الصادر في مايو ٢٠١٠ إشادةً بنجاح السلطة الرقابية في دولة الكويت في الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ما يتمتع به القطاع المصرفي من معدلات كفاية رأسمالية مرتفعة تفوق بصورة كبيرة الحد الأدنى للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي (١٢%) والتي بدورها أعلى من متطلبات لجنة بازل (٨%).

وفي ذات الإتجاه، قام بنك الكويت المركزي بتكليف البنك الدولي لإجراء تقييم لمعايير الحوكمة في البنوك الكويتية بهدف تطوير معايير وممارسات الحوكمة في هذه البنوك. وقد صدر التقرير النهائي للبنك الدولي في أكتوبر ٢٠١٠. ويقوم بنك الكويت المركزي حالياً بإجراء تحديث لمعايير الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، أخذاً بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وما جاء من توصيات في تقرير البنك الدولي.

وقد قام بنك الكويت المركزي بتاريخ ٧/٢/٢٠١١ بإصدار تعميم إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته بشأن إعداد بيان مستقل يتم تلاوته في اجتماع الجمعية العامة السنوي يتضمن جميع الجزاءات التي تم توقيعها على البنك أو الشركة خلال السنة المالية. ويأتي هذا التعميم في إطار تحسين الشفافية وإعلام المساهمين من أجل تقييم الأداء وممارسة دورهم الرقابي في هذا الشأن.

وقد أصدر بنك الكويت المركزي في شهر يونيو ٢٠١٠ تعليمات إلى شركات الاستثمار تتضمن وضع ضوابط رقابية لكل من (معيار الرفع المالي، ومعيار السيولة، ومعيار الاقتراض الخارجي). وسوف تساهم هذه الضوابط الرقابية في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة درجة تفاعل قطاع شركات الاستثمار مع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وبتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٠، تم تسجيل بنك وربة في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي، كما تم بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١٠ الموافقة على افتتاح فرع لبنك الاتحاد الوطني من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ليرتفع عدد فروع البنوك الأجنبية التي تم الترخيص لها

بالعمل في دولة الكويت، منذ عام ٢٠٠٤، وهو تاريخ إلغاء القيود التشريعية التي كانت قائمة على تواجد البنوك الأجنبية في دولة الكويت، إلى عشرة فروع. وتأتي هذه الإجراءات في إطار السياسات الرامية باتجاه تحول دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي من خلال تعزيز أحد المقومات الأساسية لتطور المراكز المالية ونموها والتمثل في توسيع وتنويع قاعدة الجهاز المصرفي.

وقد أصدر البنك المركزي في شهر أغسطس ٢٠١٠ تعليمات إلى البنوك الكويتية بحظر قيام أي بنك كويتي بتقديم أي تمويل بغرض الاكتتاب في زيادة رأس ماله، وهو ما يسري على البنك وفروعه في الخارج وشركائه التابعة، ويهدف ذلك إلى ضمان أن تكون الزيادة في رأس المال من موارد جديدة بما يدعم قاعدة رأس المال لدى البنك.

وبتاريخ ٢٠١١/١/١٩ تم إصدار تعليمات للبنوك وشركات الاستثمار بشأن إنشاء وحدة شكاوي للتعامل مع شكاوي العملاء وإيجاد الحلول المناسبة لها. كما واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياساته المتعلقة بمتابعة البنوك للتحقق من الالتزام بالرسوم والعمولات المقررة وبحيث لا يكون هناك أي مغالاة في فرض مثل هذه الرسوم.

كذلك تم بتاريخ ٢٠١٠/٦/٩ إصدار تعميم إلى البنوك وشركات الاستثمار وشركات الصرافة بهدف تعزيز ضوابط مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمكافحة هذه العمليات.

هذا وفي إطار الدعم المساند للقطاع المالي قام بنك الكويت المركزي، من خلال مساهمته في شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) وترؤسه لمجلس إدارتها، بتوجيه الشركة لتطوير عمليات التشغيل ورفع كفاءة الأداء وتحسين جودة البيانات التي تقوم بتجميعها والخاصة بالقروض الاستهلاكية والمقسطة، والمشاركة الفعالة من الجهات المشاركة في هذه الشركة بحيث أصبحت قاعدة البيانات أكثر تعبيراً وبما يوفر قاعدة سليمة للبنوك وشركات الاستثمار عند اتخاذ قراراتها الائتمانية في هذا الشأن.

وقد استمر البنك المركزي في استلام التقارير الرقابية التي طلبها من البنوك وشركات الاستثمار بشأن تقييم نظم الرقابة الداخلية لديها، والتقارير المتعلقة بإستراتيجية ورؤية إدارات البنوك لأوضاعها وما قد تواجهه من مشاكل.

ثالثاً- أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

تشير البيانات إلى أن متوسط النقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ بلغ نحو ٩٦٦,٥ مليون دينار، مقابل متوسط بلغت قيمته ٨٧٩ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ٨٧,٥ مليوناً ونسبة ١٠%، وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ١٥٦٣,٤ مليون دينار في ٢٤ فبراير ٢٠١١، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ٨٧٢,٢ مليون دينار في ٢١ يوليو ٢٠١٠، وفي الإتجاه ذاته، شهدت قيمة النقد المتداول (المعبر عن النقد المصدر مطروحاً منه النقد المحتفظ به لدى البنوك المحلية) ارتفاعاً قيمته نحو ١٧١,٦ مليون دينار ونسبته ٢١,٤% من نحو ٨٠٢,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ إلى نحو ٩٧٤,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠.

هذا، وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرّائم تزيف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول وإتلافها خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ١٨٠,٢ مليون دينار.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ١٦٥,١ بليون دينار مقابل نحو ١٥٣,٧ بليوناً خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ١١,٤ بلايين دينار ونسبته ٧,٤%. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ ليلعب نحو ٩ بلايين دينار لعدد ٢٠٧٥,١ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٤٣٣٠,٣ ديناراً للعملية، مقابل نحو ٨,٦ بلايين دينار لعدد

٢٠٣٩ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٤٢٣٩,٨ ديناراً للعملية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٠٩.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ بتنفيذ ٩٣٣٦ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١١٣٠,١ مليون دينار، مقابل ٩٠٤٦ حوالة مصرفية قيمتها نحو ١٤٨٨,٧ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٠٩. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية التي قام بتنفيذها بنك الكويت المركزي لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى في شكل إعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠، فقد تمثلت بالبيان التالي:

القيمة بالدينار الكويتي	العدد	البيان
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
١٢٩,٠٣٧,٤٣٥	٤٤	(١) <u>الاعتمادات المفتوحة</u>
-	-	- اعتمادات محلية
١٢٩,٠٣٧,٤٣٥	٤٤	- اعتمادات أجنبية
٤١,٢١٦,٥٩٦	٢٢٨	(٢) <u>الاعتمادات المدفوعة</u>
١,٧٠٩,٢٦٠	٨	- اعتمادات محلية
٣٩,٥٠٧,٣٣٦	٢٢٠	- اعتمادات أجنبية
-	٢٦	(٣) <u>التعديلات</u>
-	-	- اعتمادات محلية
-	٢٦	- اعتمادات أجنبية
-		ثانياً: عمليات التحصيل:
٢٥,٧٢٧	٣	<u>كمبيالات برسم التحصيل</u>
٢١,٧٧٥	٢	أ- الواردة
٣,٩٥٢	١	ب- المدفوعة
٣٢١,٤٩٢	٩٥	ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:

رابعاً- القوى العاملة في بنك الكويت المركزي:

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي في مجال تطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني وبما يواكب تطور متطلبات العمل في البنك المركزي. وقام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ بإتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد، من أبرزها ما يلي:

١- تم خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ قبول ٦٩ خريجاً كويتياً للتدريب على وظائف مختلفة في البنك المركزي (٤٨ من حملة الشهادات الجامعية و٢١ من الحاصلين على الدبلوم في العلوم التطبيقية)، وتم أيضاً خلال السنة المالية المذكورة تعيين ١٠٤ موظفاً منهم ٩٨ موظفاً كويتياً (٩٤,٢%)، وبذلك وصل إجمالي عدد العاملين في البنك المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ إلى ٩٩٢ موظفاً منهم ٨٥٥ موظفاً كويتياً (٨٦%).

٢- شارك بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة داخل دولة الكويت بلغ عددها ١٧١ دورة، وأوفد إليها ١١٠٤ موظفاً من موظفي البنك. بالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد ١٧١ موظفاً لحضور ١١٣ دورة تدريبية خارج دولة الكويت بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية الأجنبية المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي.

٣- تم خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ إيفاد ٢٠٤ موظفاً في مهام رسمية خارج دولة الكويت لحضور ٧٠ اجتماعاً ومؤتمراً ذات صلة بأعمال البنك المركزي، وذلك على المستوى الخليجي والعربي والدولي، كما تم خلال السنة المالية المذكورة إيفاد ٢٠٤ موظفاً لحضور عدد ١١٠ مؤتمر واجتماع داخل دولة الكويت.

٤- نظّم البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ عدداً من البرامج التدريبية المتخصصة للكوادر الكويتية من حديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وحملة شهادة الدبلوم، وذلك لإعدادهم وتأهيلهم للعمل في إدارات ومكاتب البنك المختلفة. إلى جانب ذلك، وانطلاقاً من اهتمام البنك المركزي بتدريب طلبة الجامعات والمعاهد في دولة الكويت، فقد تم خلال

السنة المالية ٢٠١١/١٠ تدريب عدد ٢٦ من طلبة الجامعات والمعاهد التطبيقية في دولة الكويت في إدارات ومكاتب البنك المختلفة.

٥- تم خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ تطوير الأنظمة والإجراءات الخاصة بكل من تحديث اختبارات القبول لشغل الوظائف بالبنك، الهيكل التنظيمي لعدد من الإدارات بالبنك، وضوابط وأسس التعاقد. هذا بالإضافة إلى أسس وضوابط استكمال الدراسة خارج ساعات العمل الرسمي.

خامساً - أعمال وأنشطة أخرى:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ بأعمال وأنشطة أخرى متعددة من أبرزها ما يلي:

- تواصلت جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى تطوير وتحديث الأنظمة الفنية والتطبيقية التي يستعين بها للقيام بوظائفه المختلفة، حيث شهدت السنة المالية ٢٠١١/١٠ إنجاز العديد من المشروعات التقنية في هذا المجال، ومن أبرزها تنفيذ "مشروع الخدمات الاستشارية لتقييم شبكة البنك المركزي من الداخل والخارج وتقييم بعض الأنظمة الحساسة"، و"مشروع تثبيت نظام الحماية والمنع من الاختراقات لشبكة البنك"، و"نظام أرشفة البريد الإلكتروني"، و"مشروع تحديث أنظمة الشبكة الخارجية للبنك"، و"مشروع البوابة الإلكترونية للبنك"، وتطبيق المرحلة الأولى من "نظام الدخول الموحد على أنظمة البنك"، وغيرها. كما جرى العمل على تنفيذ بعض المشروعات الأخرى في هذا المجال، ومن أبرزها "نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية" الذي يهدف إلى ميكنة إجراءات المدفوعات والحوالات المالية فيما بين الجهات الحكومية والجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي (شركات استثمار وصرافة) من ناحية، والمصارف المحلية من ناحية أخرى، وإعطاء الجهات ذات العلاقة القدرة على الاستعلام الفوري والتحكم بحساباتهم الموجودة ببنك الكويت المركزي، و"نظام قراءة الشيكات" لميكنة الإجراءات الخاصة بقراءة بيانات شيكات بنك الكويت المركزي لعملية الصرف بهدف تقديم خدمة أفضل للعملاء من حيث الدقة والسرعة، بالإضافة إلى إجراء الاختبارات على "نظام الميكنة المتكاملة للتحويلات بين البنوك"، و"نظام لمكافحة غسل الأموال ضمن عمليات السويفت" الذي يرمي إلى فحص تحويلات البنك المركزي عن

طريق نظام التحويلات العالمي (سويفت) إلى الجهات الخارجية والتأكد من سلامة وشرعية الجهة المستفيدة عن طريق التحقق من عدم وجود اسم تلك الجهة في قائمة الجهات المشبوهة، وتجهيز وتشغيل موقع موازي/ بديل لربط الجهاز المالي/ الحكومي بالشبكة الخارجية للبنك" وذلك لتقليل فرص انقطاع الشبكة الخارجية للبنك، وإجراء التشغيل الموازي لأنظمة مطورة ومحدثة لشبكة البنك الخارجية.

- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته المختلفة (الشهرية، والفصلية)، كما استمر في إصدار التقريرين الاقتصادي والسنوي باللغتين العربية والإنجليزية، وتوزيعها محلياً وخارجياً على المهتمين بالشؤون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. إلى جانب ذلك، استمر البنك المركزي في تحديث محتويات الصفحة الإلكترونية الخاصة به على شبكة الإنترنت والتي تشمل المعلومات والبيانات والإحصاءات المتاحة عن القطاع المصرفي والمالي المحلي، وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى بعض المعلومات الأساسية الخاصة بالبنك المركزي.

• المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي

واصل بنك الكويت المركزي في إطار المشاريع التي يسعى إلى إنجازها ضمن الخطة التنموية والخطة السنوية للسنة المالية ٢٠١١/١٠ جهوده لتنفيذ مشروع المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي. وفي هذا السياق، بلغت قيمة المصروفات الفعلية لهذا المشروع ضمن الباب الرابع للسنة المالية ٢٠١١/١٠ نحو ٢٧,٠٣ مليون دينار.

سادساً - الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠١١

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١١ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة معها وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

صافي عبدالعزيز المطوع

مراقب حسابات - ترخيص رقم ١٣٨ فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

وليد عبدالله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

الكويت في ٢٦ أبريل ٢٠١١

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في

٣١ مارس ٢٠١١

٣١ مارس ٢٠١٠	٣١ مارس ٢٠١١	إيضاح	الموجودات
٣١,٧٣٦,٣٦١	٣١,٧٣٦,٣٦١		الذهب
٢٠٩,٣٢٣,٨٧٧	١٨٧,٨٣٠,٦٣٧		النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملة الأجنبية
٤,٧٧٦,٧٠٢,٧٥٠	٦,٣٣٨,٩٦١,١٢٠	٣	الودائع والاستثمارات بالعملة الأجنبية
٢٧,٨٥٠,٩٠٢	٢٥,١٢٤,٧٨٦	٤	الموجودات الأخرى
٥,٠٤٥,٦١٣,٨٩٠	٦,٥٨٣,٦٥٢,٩٠٤		
٢,٩٣٤,٦٠١,٨٧٤	٣,٠٥٩,١٢٠,٠٤٧	١٢	حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية

بنك الكويت المركزي

٣١ مارس ٢٠١١ "بالدينار الكويتي"

٣١ مارس ٢٠١٠	٣١ مارس ٢٠١١	إيضاح	حقوق الملكية والمطلوبات
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠		رأس المال - المدفوع بالكامل
٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٥	صندوق الاحتياطي العام
٢٦٧,٠٩١,٠٧٤	٣١٥,٤١٩,٠٦٣	٦	الحساب الخاص
٥,٩٠٨,٧٨٢	١٠,٩٦٧,٥٣٦		ربح السنة
٩٤٢,٩٥٠,٤٣٢	١,١٣٤,٣٠٤,٥٢٩	٧	النقد المصدر
١,٢٤٣,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٨	سندات البنك المركزي المصدرة
٤٤٦,٨٤٥,٩٤٣	٤٧١,٩٨٥,٣٠٩		حسابات الحكومة
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩	حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي
			حسابات جارية وودائع البنوك المحلية
١,٥٢٤,١٣٧,٨٦٥	٢,٤٣٤,٠٩٨,٨٥٩	١٠	لدى البنك المركزي
٦٦,٨١٦,٦١٩	٢٥,٧٥٧,٥٦٦		المؤسسات الدولية
١٥٣,٨١٢,٤٠٧	١٨٦,٠٦٢,٩٥٣	١٢	التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية
٩٣,٥٥٠,٧٦٨	١٢٩,٠٥٧,٠٨٩	١١	مطلوبات أخرى
٥,٠٤٥,٦١٣,٨٩٠	٦,٥٨٣,٦٥٢,٩٠٤		
			حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية
٢,٩٣٤,٦٠١,٨٧٤	٣,٠٥٩,١٢٠,٠٤٧	١٢	

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الكويت المركزي

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١١
(بالدينار الكويتي)

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	إيضاح	
٤٢,٦٦٣,٥٩٠	٦٨,٥٦٦,٢٩٠		الفوائد والإيرادات من الاستثمارات
(٩٣,٤٣٧)	(٧٢,٧٨٣)		مصاريف الفوائد والعمولات
٤٢,٥٧٠,١٥٣	٦٨,٤٩٣,٥٠٧		
٢,٧٨٨,٠٠٣	٥٨٨,١٣٢		الإيرادات الأخرى
٤٥,٣٥٨,١٥٦	٦٩,٠٨١,٦٣٩		إيرادات التشغيل
(٣٩,٤٤٩,٣٧٤)	(٥٨,١١٤,١٠٣)	١٣	مصاريف التشغيل
٥,٩٠٨,٧٨٢	١٠,٩٦٧,٥٣٦		صافي ربح السنة
			سيتم التصرف في صافي ربح السنة وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته وذلك على النحو التالي:
٥,٩٠٨,٧٨٢	١٠,٩٦٧,٥٣٦	٥	لحساب الحكومة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١١)

١- أنشطة البنك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أعدت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة هي ما يلي:

أ - الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ ديناراً لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج- تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية.

د- احتساب الإيراد:

تُحتسب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

هـ - المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على المصروفات في السنة التي يتم فيها اعتمادها.

و - العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص.

٣- الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
٤,٧٧٢,٣٧١,٥٠٠	٦,٣٣٤,٨٠٣,٨٧٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية
٤,٣٣١,٢٥٠	٤,١٥٧,٢٥٠	تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير
<u>٤,٧٧٦,٧٠٢,٧٥٠</u>	<u>٦,٣٣٨,٩٦١,١٢٠</u>	

٤ - الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
٢,٢١٤,٣٣٠	٥,٥٩٦,٤١٤	فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى
٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠	إستثمارات بالدينار الكويتي
٢٦٣,٦١٥	٢١٧,٣٩٦	مصاريف مدفوعة مقدماً
١٧,١٧٢,٦٦٦	١١,٧٦٧,٤٩١	دفعات مقدمة
٥,٤٠٩,٠٨١	٤,٧٥٢,٢٧٥	أرصدة مدينة أخرى
<u>٢٧,٨٥٠,٩٠٢</u>	<u>٢٥,١٢٤,٧٨٦</u>	

٥ - صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على ذلك لم يتم تخصيص أية مبالغ منذ عام ٢٠٠٧ حيث يبلغ رصيد صندوق الاحتياطي العام ٢٩٥ مليون دينار كويتي.

٦- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
٩٩,٧٧٢,٠٨٤	٢٦٧,٠٩١,٠٧٤	الرصيد في بداية السنة
١٦٧,٣١٨,٩٩٠	٤٨,٣٢٧,٩٨٩	صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية
<u>٢٦٧,٠٩١,٠٧٤</u>	<u>٣١٥,٤١٩,٠٦٣</u>	الرصيد في نهاية السنة

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- النقد المصدر (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
١,٥٣٢,٥٥٦,١١٦	١,٨١٦,٤٥٦,٨٦٧	صافي النقد المُنتج
(٥٨٩,٦٠٥,٦٨٤)	(٦٨٢,١٥٢,٣٣٨)	ناقصاً: النقد في خزائن البنك
<u>٩٤٢,٩٥٠,٤٣٢</u>	<u>١,١٣٤,٣٠٤,٥٢٩</u>	

إن صافي النقد المُنتج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلف.

٨- سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩- حساب دعم سيولة الجهاز المصرفي

يمثل المبالغ المحولة للبنك المركزي بناء على تعليمات وزارة المالية- عملاً بما تقضي به الفقرة (هـ) في المادة (٣١) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي.

١٠- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
٢٩٠,٢١١,١٨٧	٢٦٨,٥٠٤,٣٣٩	حسابات جارية
٢٨٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٣١,٠٠٠,٠٠٠	ودائع
٩٤٦,٩٢٦,٦٧٨	١,٦٣٤,٥٩٤,٥٢٠	عمليات تورق (سحب)
١,٥٢٤,١٣٧,٨٦٥	٢,٤٣٤,٠٩٨,٨٥٩	

١١- المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
٦,٣٩٣,٨٣٤	٧,٦٥٤,٠٤١	مصاريف مستحقة
٦٧,١٤٠,٧٩٩	١٠٩,٦١٣,٠١٤	أرصدة دائنة أخرى
٢٠,٠١٦,١٣٥	١١,٧٩٠,٠٣٤	وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢ - ج)
٩٣,٥٥٠,٧٦٨	١٢٩,٠٥٧,٠٨٩	

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١٢ - حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
٢,٧٨٣,٧٥٧,٣٦٠	٢,٨٧٦,٤٦٨,١٩٧	أ - حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت
		ب - حسابات نظامية:
١٤٩,٤٢٨,٣٧٥	١٨٠,١٧٥,١٦٩	اعتمادات مستندية
١,٤١٥,٥٩٢	٢,٤٧٥,٣٨٤	عملات تذكارية
٥٤٧	١,٢٩٧	تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣
١٥٠,٨٤٤,٥١٤	١٨٢,٦٥١,٨٥٠	
٢,٩٣٤,٦٠١,٨٧٤	٣,٠٥٩,١٢٠,٠٤٧	

في ٣١ مارس ٢٠١١، كانت هناك تأمينات بمبلغ ١٨٦,٠٦٢,٩٥٣ دينار كويتي (١٥٣,٨١٢,٤٠٧ دينار كويتي: ٢٠١٠) مُحْتَفَظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١٣ - مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	
١٩,٢٤٩,٢٤٢	٢١,٨٥٢,٧٧٨	تكاليف الموظفين
٢,٩٧٣,٧٧٣	٢,٧٥٢,٤٧٦	تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية
٢٩٩,٩٩٥	٨٥,١٨٩	شراء أثاث ومعدات وسيارات
٢,٩٠١,٦٥٣	٤,٠٩٧,١٠٠	إصدار وشحن العملة
١,٨٦٢,٦٥٢	٢,٢٩٥,٥٩٢	مصاريف متنوعة
١٢,١٦٢,٠٥٩	٢٧,٠٣٠,٩٦٨	تكاليف إنشائية
٣٩,٤٤٩,٣٧٤	٥٨,١١٤,١٠٣	

١٤ - سندات إذنية محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠١١ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٦٣,٣١٤,٥٣٩ دينار كويتي (٤٧٤,٩٠١,٤٨٣ دينار كويتي: ٢٠١٠).

الصفحة	المحتويات
١١	مقدمة
١٥	أولاً - أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية
١٦	١- التطورات النقدية.....
٢٢	٢- التطورات المصرفية.....
٢٩	ثانياً - الإشراف والرقابة.....
٣٣	ثالثاً - أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي
٣٥	رابعاً - القوى العاملة في بنك الكويت المركزي
٣٦	خامساً - أعمال وأنشطة أخرى.....
٣٩	سادساً - الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١١
٤١	- تقرير مراقبي الحسابات
٤٢	- الميزانية العمومية.....
٤٢	الموجودات.....
٤٣	حقوق الملكية والمطلوبات.....
٤٤	- بيان الأرباح والخسائر.....
٤٥	- إيضاحات حول البيانات المالية.....

للمراسلات والاستفسارات:

بريدياً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: cbk@cbk.gov.kw

عنوان اللوحة الإلكترونية في شبكة
الإنترنت
العالمية:

<http://www.cbk.gov.kw>

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت
المركزي